

مراقبة سعر السهم الإصدار الأمر بالإيقاف عند المستوى المحدد أو أقل منه، فإن لم تتوفر له هذه الإمكانيّة يمكن الشراء بسعر يتعدي ذلك المستوى بقليل. ما يعبّر على هذه الطريقة أنها تميّز بحالتين الأولى إذا كان السعر المحدد يقترب من سعر السوق فإن الصفقة تنفذ بسرعة، أمّا الحالة الثانية فتتعلّق بـكبير الفارق بين سعر السوق والسعر المحدد من قبل العميل أين يستبعد تنفيذ تلك الصفقة، تنفذ الصفقات في السوق وفق هذا النوع من الأوامر إذا وصل سعر الورقة المالية إلى مستوى معين أو تعداد، لذلك فإن الأمر بالإيقاف ينطوي على نوعين من الأوامر: أوامر تتعلّق بالبيع، فإن السمسار ملزم بتنفيذ ذلك الأمر إذا وصل سعر السهم إلى السعر المحدد أو انخفض عنّه، فإذا افترضنا أن عميلاً يملك أحدهما اقتناها في فترة سابقة بـسعر سوق 1000 دولار وأن السعر الجاري للسهم 1010 دولارات وأن العميل يخشى حدوث انخفاض في أسعار السوق لذلك يمكنه أن يصدر أمراً بالإيقاف للسمسار بالبيع إذا شهد سعر السهم انخفاضاً إلى المستوى 1005 دولارات. والحالة الثانية تمكنه من تنفيذ الأمر بالبيع إن رأى أن سعر السهم يواصل انخفاضه إلى أدنى من ذلك المستوى لذلك وفي سيادة هذه الوضعية يحاول السمسار تحصيل أي سعر سوق يصل إلى السعر الذي حددته أمّا في حالة الشراء (Stop Buy Order) فإن الوضعية تقتضي قيام السمسار بشراء سهم معين الأحد عشر إذا بلغ سعره المستوى الذي حدد العميل أو تعداد بقليل، فإذا فرضنا أن السعر الجاري في السوق السهم معين 900 دولار،